

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الإنسانية
قسم علم الاجتماع
السنة الثانية
السداسي الثاني

مطبوعة :

سوسيولوجيا الحركات الإجتماعية

برنامج السداسي الثاني

د : بداوي محمد سفيان

2020-2019

الفهرس

مدخل

تعريف الحركات الإجتماعية

شروط الحركات الإجتماعية

تصنيفات الحركات الإجتماعية

طبيعة الحركات الإجتماعية

وضائف الحركات الإجتماعية

مراحل تطورها وتحليل الحركات الإجتماعية

أنواع الحركات الإجتماعية

النظريات المفسرة للحركات الإجتماعية :

1- نظريات الحركات الإجتماعية نظرية ماكس فيبر

2- نظرية نيل سميسنير

1- الإتجاه الماركسي

2- الإتجاه البنائي:

1- نظرية السلوك الإجتماعي

2- نظرية الحرمان النسبي

3- نظرية الضغوط البنائية

* الإتجاهات الحديثة المفسرة للحركات الإجتماعية الجديدة

أ - نظرية تعبئة الموارد نظرية الحركات الإجتماعية الجديدة

ب - نظرية نموذج الفعل - الهوية

مساهمة علماء الإجتماع في تحليل وتفسير الحركات الإجتماعية

1- بيار بورديو

2- أنطونيو نيغري ونيار

3- ألان توران المبادئ الثلاثة مبدأ الهوية - مبدأ التعارض - مبدأ الشمولية

الخاتمة نقد وتقييم

المراجع

المحاضرة الأولى :

مدخل :

تعتبر الحركات الاجتماعية من بين أبرز أدوات التغيير الاجتماعي ، و قد أدى الطابع الاجتماعي الاحتجاجي لبعض جماعات المعارضة في النظم السياسية المعاصرة إلى اتجاه الباحثين لدراسة هذه الجماعات في إطار مفهوم الحركات الاجتماعية. فيرى هؤلاء الباحثين أن من أهم المظاهر المصاحبة لنشوء الحركات الاجتماعية ، وجود سلوك جمعي أو جمعي أولي يعبر عن أساليب جديدة في الفكر و العمل الاجتماعي للبحث عن أنماط للتكيف مع التغيرات الاجتماعية بما يتجاوز الأنماط التقليدية . و يتميز هذا السلوك بالنمو التلقائي للمعايير و أشكال التنظيم التي تسعى لإعادة تنظيم المجتمع.

و يرتبط هذا التطور بنشوء حالة من القلق الاجتماعي التي تنطوي على شعور بالتبرم بسبب اختلال أنماط الحياة ، و بما يولد حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي ، و قد يكون ذلك سبباً في شعور بعض الجماعات بالقلق الاجتماعي لأسباب دينية أو اقتصادية أو أي أسباب اجتماعية أخرى. هذا القلق الاجتماعي قد يعبر عن نفسه في صورة سلوك عشوائي غير منظم أو ربما يقود إلى نشوء حركات اجتماعية تدفع إلى مزيد من الإثارة الجماعية التي تدفع الأفراد إلى العمل بشكل جماعي بصورة تلقائية لمواجهة هذا القلق و صياغة نموذج معين للسلوك ، مما يمكن أن ينطوي على نوع من الوعي الذاتي لدى الجماعة و يميزها عن أنماط القيم الأخرى السائدة في المجتمع. و مع انتشار حالة الإثارة الجماعية فإن الحركة الاجتماعية تنمو عن طريق ظاهرة العدى الاجتماعية و جذب آخرين للجماعة ممن يقنعهم النموذج أو السلوك الجديد. و يشير عالم الاجتماع الأمريكي هيربرت إلى أهمية القلق الاجتماعي باعتباره المدخل الأول لتحطيم الأنماط و نماذج السلوك الاجتماعي السائدة ، و هو ما يمهد الطريق لظهور فعل جماعي جديد يتبلور في صورة أشكال من الحركات الاجتماعية التي تبدأ غير منظمة ثم تصل إلى مراحل متقدمة من التنظيم ، و تكون بالتالي الحركة الاجتماعية وليدة للتغيرات التي يمر بها المجتمع و تتراكم عبر فترة من الزمن.

أ- تعريف الحركات الاجتماعية.

يمكن تعريف الحركة الاجتماعية le mouvement social بأنها "ذلك الجهد الموحد و المتصل الذي تقوم به مجموعة من الأفراد لتحقيق غاية معينة أو مجموعة أهداف مشتركة بين أعضائها، و قد يكون معناها أكثر تحديداً ليبدل على الجهد الذي ينتجه نحو تعديل أو استبدال أو هدم نظام اجتماعي قائم" و من بين أشهر المحاولات لتعريف و تحديد مفهوم الحركات الاجتماعية يمكن ذكر محاولة لورانس فان شتاين Lorenz ven stein في كتابه الشهير تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1789 على 1850 الذي تم نشره لأول مرة سنة 1850 أين استخدم مفهوم الحركة الاجتماعية للإشارة

إلى محاولات البروليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية و السياسية ، متفقاً في ذلك و إلى حد كبير مع كارل ماركس.

كما قدم بليمر blumer تعريفا للحركات الاجتماعية جاء فيه "أنها عبارة عن مشروع جماعي لتثبيت دعائم نظام جديد في الحياة ، و هي تعبر أساساً عن حالة من القلق ، و تستمد بواعث قوتها من عدم الرضا عن الحالة السائدة ، و من الرغبات و الآمال التي تصبو إلى تحقيق نظام جديد، و كلما نمت الحركة الاجتماعية اكتسبت شكلاً أكثر تنظيماً و اتسمت بتقاليد مميزة ، كما تتميز بقيادات مستقرة و تندرج في الوظائف و تتحدد قيمها و قواعدها الاجتماعية أكثر."

و من بين أبرز و أهم المحاولات الحديثة لتعريف الحركات الاجتماعية يمكن الإشارة إلى الدراسة التي قام بها رودولف هيبيرل rodolfo heberle تحت عنوان الحركات الاجتماعية -مدخل في علم الاجتماع السياسي ، إذ كان الهدف الذي يسعى إليه هو تطوير نظرية علمية مقارنة عن الحركات الاجتماعية من خلال الإطار الأشمل لعلم الاجتماع العام، و هي القضية التي آمن بها هيبيرل و التي مؤداها أن الخاصية المميزة للحركة الاجتماعية هي "أنها تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في النظام الاجتماعي العام لا سيما في مجالات توزيع الثروة و علاقات العمل" ، لكنه رفض تصور شتاين للحركة الاجتماعية على أساس أنها حركة للبروليتاريا في المجتمعات الصناعية ، و من ثم وسع هيبيرل من مفهوم الحركة الاجتماعية لتشمل حركات الفلاحين و الحركات الوطنية و الفاشية. كما تصور الحركة الاجتماعية بوصفها "ذات ارتباط بنوع معين من الجماعات الاجتماعية ذات البناء الخاص و على الرغم من أن هذه الحركة قد تتضمن أعضاء من جماعات رسمية فإن الحركات ذاتها لا تعني جماعات منظمة" بينما درس بول ويلكنسون paul ulkinson الحركات الاجتماعية في كتابه الحركة الاجتماعية 1971 و طور من خلاله تعريفاً للحركة الاجتماعية على أساس أنه يقوم على تصور متداخل بين فروع المعرفة العلمية فيستفيد من محاولات المؤرخين الاجتماعيين و علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا و العلوم السياسية و علماء النفس ، و في ظل ذلك وضح أن الحركة الاجتماعية هي:

-حركة جمعية مقصودة لإحداث تغيير في أي اتجاه و بأية وسيلة و لا تستبعد من هذا المفهوم الحركات العنيفة غير القانونية و الثورات التي تعدل من بناء المجتمع ، وبناء على هذا تختلف الحركات الاجتماعية عن الحركات التاريخية أو عن الميول و الاتجاهات التاريخية.

-لا بد أن تتضمن هذه الحركة الاجتماعية حداً أدنى من التنظيم ، و يتدرج ذلك من التنظيم غير الرسمي و حتى الحركات ذات التنظيم البيروقراطي و الجماعات التضامنية.

-إن التزام الحركة الاجتماعية بالتغيير و التنظيم الذي يميزها إنما يركز على الإرادة الواعية و الالتزام المعياري بأهداف و معتقدات الحركة و المشاركة الايجابية من جانب أعضائها.

تعريف آخر جاء في موسوعة الهلال الاشتراكية المصرية يرى بأن الحركة تعني التيار العام على النطاق القومي و على النطاق العالمي الذي يدفع طبقة أو فئة اجتماعية إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين أحوالها الاقتصادية ، و لتحقيق التقدم الاجتماعي لجميع أفرادها ، و للمساهمة الفعالة في السلطة السياسية .

و عموما يمكن تلخيص كل التعريفات السابقة في "الحركة الاجتماعية هي تلك الجهود الجماعية التي تهدف إلى إقامة أوضاع جديدة في المجتمع ، أو استبدال بعض الجوانب من أساليبه معيشته بأساليب أخرى جديدة" ، وتكمن بذور الحركة الاجتماعية عادة في أجواء القلق و الاضطراب الذي يسود المجتمع و التي توحى بضرورة التطلع إلى تحقيق أمل الجماعة في حياة أفضل ، و تكون الحركة الاجتماعية في بداية نشأتها ضعيفة التنظيم ، ينقصها التحديد الواضح من حيث الشكل و الأهداف ، و لكنها لا تلبث أن تأخذ الطابع المنظم من حيث القيادة و تقسيم العمل و القيم و الأهداف كما تكتسب كل حركة اجتماعية و هي في طور النشأة ثقافتها و تنظيمها المميز عن غيرها من الحركات الاجتماعية الأخرى.

ب - شروط الحركات الاجتماعية (الشروط المرتبطة بوجودها).

يمكن تلخيص أبرز الشروط المرتبطة بوجود الحركات الاجتماعية ، و التي تحدد طبيعتها في:
- أن الحركات الاجتماعية تعبر عن ظواهر جماعية تحتوي على معتقدات و أفعال يتم ترجمتها عن طريق أعضاء الجماعة . و يكون التركيز هنا على سلوك الجماعة ككل و ليس سلوك الأفراد.
- أن الحركات الاجتماعية عند نشأتها و تبلورها تنطوي على ما هو أكثر من الشعور بعدم الرضا، لأنها تصل بأعضاء الجماعة إلى الإدراك بوجود سلبيات ينبغي تغييرها من وجهة نظرهم سواء في مجالات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية.

- للحركات الاجتماعية مطالب معينة تحرك العمل الجماعي ، سواء كان ذلك يتعلق بإحداث تشريعات اجتماعية أو تغيير النظام القائم ، و بالتالي فهي ليست مجرد حركة احتجاج ، و لكنها محاولة جماعية لتغيير المجتمع، لذلك فهي تمثل "نقطة محورية للصراع الاجتماعي".
- الفكرة الرئيسية في نشاط الحركات الاجتماعية هي فكرة التغيير الذي يتجاوز الشعور بعدم الرضا من الوضع القائم ، هذا التغيير يتعلق بالنظام الاجتماعي بوجه عام ، بمعنى أن المطالبة بالتغيير تتجاوز المطالب الجزئية و الأهداف القصيرة المدى لتمتد إلى الأهداف الكلية. و في هذا الشأن يمكن القول أن موجات الشغب أو التمردات الطلابية تكتسب مغزاها لأنها تكون مقدمات لموجات تغيير اجتماعي أشمل لا بد أن تؤخذ كجزء من عملية التغيير ، حيث أن الفعل الاجتماعي يثير تحديات سواء للسلطة أو للقوى التي تسعى للإبقاء على الوضع القائم ، و هو ما يجعل الفعل الاجتماعي ينمو باطراد ، فيدخل في إطار دراسات الحركات الاجتماعية التي تمثل جزءا من دراسة الصراع و التغيير الاجتماعي.

المحاضرة رقم 02

ج- تصنيفات الحركات الاجتماعية.

توجد تصنيفات عديدة للحركات الاجتماعية هي:

-الحركات الاجتماعية العامة: وتدرج تحت إطارها الحركات العمالية ، الحركات النسائية ، الحركات الطلابية و الحركات الداعية إلى السلام العالمي و مقاومة التسلح النووي.....إلخ. و ما يميز هذه الحركات هي التغييرات التي تطرأ على قيم الجماهير ، مما يدفع إلى تضافر الجهود لتعديلات ثقافية تحقق هدفاً اجتماعياً معيناً.

-الحركات الاجتماعية المحدودة أو الموجهة: أطلقت عليها هذه التسمية لأنها حركات ذات أهداف محددة تسعى لتحقيقها منذ نشأتها و تكوينها ، و هي من خلال سعيها لتحقيق هذه الأهداف تعطي اهتماماً كبيراً لتنظيم أجهزتها و تدعيم بنيانها ، كما تبرز فيها قيادة تتمتع بالقبول و الولاء من جانب أعضاء الحركة المتصلين بها . و من خصائص هذه الحركات أنها تستند مثلها مثل باقي الحركات ذات الأهداف الثورية الأخرى إلى إيديولوجي ينظم فلسفة الحركة و قيمها و معاييرها ، لهذا فكلما تقادم العهد بها ازدادت مبادئها وضوحاً ، و أصبح قوامها أكثر تماسكاً و تنظيماً ، مما يزيد إصراراً و عزماً على المضي قدماً لتنفيذ برامجها و تحقيق أهدافها.

-الحركات الاجتماعية التعبيرية: أهم ما يميز هذا النوع من الحركات الاجتماعية هو أنها في مظهرها العادي لا تحاول المساس بالنظم السياسية القائمة أو تحدث فيها أي تغيير ، كما أنها لا تتعرض لأهداف الجماعة التي رسمتها لنفسها ، لكنها تركز جل اهتماماتها حول تصرفات الأفراد و أساليب معيشتهم و علاقاتهم فيما بينهم ، و من أمثلة ذلك الحركات الدينية.

و من خلال كل ما سبق ذكره نستنتج أن الحركات الاجتماعية تتميز بسعيها للتعريف بأفكارها و مصالحها و قيمها و أهدافها ، و من تم فهي تعمل على ضم أعضاء و على جلب انتباه الشعب أو جماعات منه ، أو جلب انتباه النخب القيادية.

أما عن أهداف الحركات الاجتماعية فهي تختلف و تتباين فقد يكون هدفها قلب نظام الحكم القائم الاعتراف بالحقوق السياسية لبعض الفئات كالنساء مثلاً أو إلغاء حكم الإعدام مثلاً أو إلغاء الأسلحة النووية.....إلخ، و بما أن الأهداف تختلف من حركة إلى أخرى فإن الإمكانيات أيضاً تختلف ، فقد تبدأ من نشر أفكارها و الضغط بواسطة وسائل الإعلام و المحاضرات و حتى الدعوة إلى الثورة العنيفة. و مهما يكن فإن الدعاية و التبشير هما الميزة البارزة للحركات الاجتماعية .

د- طبيعة الحركات الاجتماعية.

يتضمن التعريف الأساسي للحركات الاجتماعية عموماً ثلاثة عناصر أساسية هي:

-أن لها تنظيمياً أو بنى.

-لها معتقدات أو مثاليات.

-لها أفعالاً و قوالب سلوكية يقوم بها الناس المنتسبون إليها.

ولا شك أن المظهر الأكثر أهمية لأي حركة اجتماعية ناجحة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها، يتمثل في وجود تنظيم خاص بها، فالتنظيم يعني أن هناك حدوداً تحدد معالم الجماعة وتميز من خلالها بين الأعضاء و غير الأعضاء، و ذلك من خلال المراكز التي يحددها التسلسل الهرمي للأدوار، إذ توجد بعض الأدوار المترتبة على بعض الأدوار الأخرى، بالإضافة إلى وجود أهداف يسعى الأعضاء و القادة إلى تحقيقها. والتنظيم بهذا المعنى يعني التنسيق بين الجهود المختلفة وتوفير الرقابة و المتابعة لهذه الجهود، حتى يضمن أداء كل عضو لدوره بشكل مميز و فعال، و بذلك يمكن تحقيق النجاح لهذه الحركات من خلال توزيع الأدوار و التنسيق بينها ثم الرقابة الفعالة. و قد تحتوي الحركات الاجتماعية على أكثر من تنظيم ، وهذه التنظيمات المتعددة قد تعبر عن اتجاهات سياسية كثيرة ، كما لو كانت تتنافس لتحقيق القدر نفسه من المنافع في المجتمع ، كما قد يكون التنظيم مغلقاً و سرياً ، و يرجع ذلك أساساً إلى التحديات التي تضعها الحركة مع الهيئات و المنظمات القائمة و لأن التنظيم على هذا الحال يجعله أكثر عرضة للمخاطر التي تقود إلى الابتعاد عن تحقيق الأهداف المتوخاة.

و إذا كانت الحركة الاجتماعية عامة تتسم بالشمول ، فهذا معناه أن التنظيم لا يقيم الحواجز و العراقيل التي تهدد بقاءه و تعوق حركته ، ذلك أن الأهداف و الآمال في هذه الحالة سوف تتفق مع أهداف الأبنية القائمة للنظم السياسية و الاجتماعية.

أما العنصر الثاني المرتبط بتعريف الحركة الاجتماعية فإنه يتعلق بالمعتقدات التي تتضمنها الحركة و يدين بها أعضاؤها ، و لا شك أن هذه المعتقدات تسير في اتجاه واحد و تمثل سلوكاً موحداً بين أعضائها ، و لا شك أن أي معتقدات تتطلع دائماً إلى التغيير في النظم السياسية و الاجتماعية القائمة و بناء عليه فإننا نراها تتخذ موقفاً هجوماً عاماً ضد النظم السياسية القائمة و تتحداها على مستويات كثيرة و مختلفة. و في أحيان كثيرة ، يتفق بعض المحللين الاجتماعيين على أن الحركات الاجتماعية هي تلك الجماعات التي تقودها معتقداتها التي تؤمن بها إلى مقاومة التغيير بدلاً من مساندته و المطالبة به لهذا فإن بعض الجماعات لا تدخل في مصاف الحركات الاجتماعية بل يمكن اعتبارها بمثابة حركات مضادة تظهر كرد فعل للجهود الموضوعية التي تبذل من أجل الارتقاء بالتغيير داخل المجتمع. و يصف علماء الاجتماع هذه الجماعات بأنها تمثل ثورات مضادة إذ يوجد مثال يؤكد ذلك ففي الفترة ما بين 1950 و 1960 ظهرت جماعات أطلقت على نفسها تسمية مجالس المواطنين البيض و كان ذلك في بعض المجتمعات المحلية في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية ، و قد كانت هذه الجماعات تهدف بصفة أساسية إلى منع السود من تحقيق بعض التغييرات مثل الالتحاق بالمدارس العامة و التردد على المطاعم التي يرتادها البيض..... إلخ. و مهما كانت الظروف المصاحبة لظهور مثل هذه

الحركات ، فإنها كانت حركات مضادة لأنها لم تكن تدعو للتغيير في النظم القائمة بل كانت تدعو للوقوف في وجه بعض التغييرات التي كانت تدعو حركات أخرى إلى إحداثها في المجتمع .
أما العنصر الثالث في تعريف الحركة ، فيتضمن الأفعال التي تتضمنها و تحتويها ، فالحركات تتميز بالأفعال المحددة من المقاومة السلبية غير العنيفة و الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة الإرهاب و زرع الرعب و هذا ما يميزها عن الجماعات الأخرى القائمة في المجتمع.

و هكذا تتأكد العناصر الثلاثة الأساسية في تعريف الحركة الاجتماعية و التي تتمثل في التنظيم و المعتقدات و الأفعال ، و لا شك أن أي حركة خاصة تؤكد بشكل ضروري على هذه العناصر و على مدى أهميتها ، ذلك أن سر نجاح أي حركة اجتماعية يكمن في مدى تأثيرها و فعاليتها ، فضلاً عن الدور الذي تلعبه معتقداتها في هذا الميدان.
هـ-وظائف الحركات الاجتماعية.

للحركات الاجتماعية ثلاث وظائف أساسية قام بتحديددها عالم الاجتماع الفرنسي جي روشيه فيما يلي:

-الوساطة : تلعب الحركات الاجتماعية قبل كل شيء دور الوسيط بين مجموعة من الناس من جهة و الأبنية و الحقائق الاجتماعية من جهة أخرى . و قد تنقسم هذه الوساطة إلى عدة مستويات منها ، أنها تعمل على دفع أعضائها لفهم طبيعة المجتمع و الأبنية الاجتماعية ، فهي تفسر لهم عدداً من الحقائق الاجتماعية و ذلك بهدف الدفاع عنه أو نقدها ، أو لاقتراح تغييرها ، و من هذا الجانب نلاحظ أن الحركات الاجتماعية تلعب دور المنشئ الاجتماعي عن طريق نقل الحقائق الاجتماعية لأكبر عدد من الناس . هذا من جهة ، و من جهة ثانية تعمل الحركات الاجتماعية انطلاقاً من مبدأ الوساطة على إيجاد مشاركة قوية في المجتمع الحضري الصناعي الذي يتطلب أنماطاً من المشاركة الجماعية أكثر تعقيداً مما هو عليه الحال في المجتمع التقليدي ، وهذا ما أشار إليه دوركايم بشكل جلي في كتابه في تقسيم العمل الاجتماعي، أين أوضح أهمية التجمعات الوسيطة التي تعمل على تدعيم تكامل الأشخاص في المجتمعات المعقدة ، و هي حسب رأيه من ضرورات الترابط و التضامن العضوي . أما الأمريكي دانييل ليرنز فقد بين بكل وضوح كيف أن الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث يتطلب من أفراد المجتمع المعني اكتساب استعدادات جديدة تسمح لهم بالتكيف و المشاركة في أنماط أكثر تعقيداً.

و إذا نظرنا إلى الحركات الاجتماعية في المجتمعات الجماهيرية فإننا نجدها قد أصبحت من أهم التجمعات الوسيطة التي يلجأ إليها الأفراد لحماية مصالحهم و الدفاع عن أفكارهم.
-توضيح الضمير الجمعي: من طبيعة كل حركة اجتماعية تنمية و صياغة ضمير جمعي واضح و مكافح ، و ذلك في مجتمع ما و في قطاع معين منه . و عند تحليل ضمير الطبقة من طرف ماركس يمكننا إدراك أهمية الضمير الجمعي المسيس في عملية التغيير الاجتماعي ، و هي الحالة

التي يمكن أن نطلق عليها الحالة الجمعية للضمير الواضح أو الضمير النير ، و هي حالة الجماعة التي تكتشف نفسها أو مصلحتها و أين تكمن هذه المصلحة.

-الضغط:و في المقام الثالث نجد تأثير الحركات الاجتماعية في التطور التاريخي للمجتمعات ، و ذلك من خلال الضغط الذي تمارسه على الأشخاص الذين بيدهم مقاليد الحكم ، كما تمارسه على نخب أو صفوات القوة ، و يمكن للحركة الاجتماعية أن تمارس أيضاً ضغوطها بطرق عديدة أهمها : حملات الدعاية و النشر لكسب الرأي العام كما قد تستخدم في ذلك التهديداتإلخ

محاضرات الدكتور بديوي

المحاضرة الثالثة

لقد غدت الحركات الاجتماعية واحدا من بين المواضيع الأساسية في علم الاجتماع، وذلك باعتبارها ظاهرة من الظواهر الاجتماعية البارزة في المجتمعات المعاصرة، وبما أن علم الاجتماع هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية، فقد كان عليه أن يؤسس لنفسه فرعا علميا يعنى بدراسة الحركات الاجتماعية، فظهرت بذلك سوسيولوجية الحركات الاجتماعية، يعود أصلها إلى اجتهادات باحثين معاصرين من أمثال: آلان تورين A.Touraine وبيير بورديو P.Bourdieu وإريك نوفو E.Neuve وأنطونيو غرامشي A.Gramsci وتشارلز تلي... CH.Tilly وغيرهم من السوسيولوجيين المعاصرين.

إن دراسة الحركات الاجتماعية لم يكن فقط على يد السوسيولوجيين، بل كذلك على يد كل من علماء السياسة، الجغرافيا، السيكولوجيا، التاريخ...، وغيرها من العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، إن هذا الإنكباب المعرفي والعلمي على دراسة الحركات الاجتماعية نابع بالأساس من تنامي بروز هذه الحركات في مختلف المجتمعات والجماعات على تنوعها وتعددتها، حيث لم تكن منحصرة فقط فيما يسمى بالمجتمعات «المتقدمة» كما لم تكن ظاهرة مميزة للمجتمعات الموصفة على أنها «متخلفة» أو في «طريق النمو». ولكن دراسة الحركات الاجتماعية يندرج ضمن صلب الاهتمام المعرفي للسوسيولوجيا، كما أنها تعد مفتحا نوعيا لتحليل ظواهر أخرى يطرحها النسق الاجتماعي في إطار سياقات التقاطع والتوازي، التي تعبر عنها الوقائع الاجتماعية هذا بالإضافة إلى «عسر المعنى» الذي تنطوي عليه هذه الحركات كممارسات دالة على الأزمة والاختلال في كثير من الأحيان

إن هذه السوسيولوجيا تقدم نفسها اليوم ك تخصص معرفي يهتم بدراسة وتحليل الحركات الاجتماعية، كتاريخ اجتماعي، وكصراع دائر بين مكونات النسق، وكدينامية إنسانية يشارك في صنعها الأفراد والجماعات. فتاريخ الحركات الاجتماعية وديناميتها المفتوحة على الصراع الاجتماعي يعد هدفا حيويا للدرس السوسيولوجي، التي يستوجب التركيز على النشأة والامتداد وأشكال وصيغ والإعلان عن نفسها، وكذا قنوات الاتصال أو الانفصال مع/عن المحيط والنسق العام، فضلا عن مآلاتها المتصلة بالتغيير أو الفشل في بلوغه

إن هذه الأهمية العلمية للحركات الاجتماعية داخل الحقل السوسيولوجي، دفعت بالعديد من الباحثين إلى دراسة وتحليل هذه الظاهرة، وبالأخص مع تلة من السوسيولوجيين الغربيين في القرن 20، وهذا ما أدى إلى اتساع مساحة الاشتغال في دراسة هذه الظاهرة، مثلما ستتعدد المقاربات والتحليلات، نتيجة التعدد والاختلاف الحاصل في مرجعية وإيديولوجية كل باحث، وهذا ما سيؤثر فيما بعد، بشكل كبير، على هذه السوسيولوجيا، وعلى مفهوم الحركات الاجتماعية، فقد ضل هذا الأخير لفترة طويلة أسيرا لإيديولوجيتين كانتا هي المهيمنتين في العالم الغربي؛ إيديولوجية المعسكر الاشتراكي، وإيديولوجية

المعسكر الليبرالي، فكانت الأولى أكثر انتصارا للحركات الاجتماعية باعتبارها صراعا طبقيًا وجسرا نحو التغيير، والثانية لا ترى فيها إلا «عدوا احتياطيًا» يتوجب التخلص منها في أقرب فرصة تتيحها شروط التاريخ.

أما في مجتمعات الشرق الأوسط والبلدان المغاربية، فالواقع العلمي يشهد بندرة الدراسات السوسيولوجية حول موضوع الحركات الاجتماعية بهذه المجتمعات، إنه فراغ حاول بعض الباحثين تجاوزه مع بداية سنوات التسعينات، مقدمين منظورا مخالفا في دراسة وتحليل هذه المجتمعات، متجاوزين بذلك فكرة الاختلاف الانطولوجي بين المجتمعات الديمقراطية واللاديمقراطية، وأسطورة الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمعات الإسلامية غير القابلة للإختزال والتي لقيت رواجًا في الدراسات الغربية التي ركزت على «الحركات الإسلامية» فقط على حساب كل أشكال الاحتجاج الأخرى

وعلى الرغم من أن مفهوم الحركات الاجتماعية ليس بمفهوم جديد في الحقل السوسيولوجي، إلا أن دلالاته اتسعت، فأنتجت العديد من التعاريف، تختلف باختلاف مرجعيات كل باحث وباختلاف أشكال وأنواع هذه الحركات، وكذا بتعدد الخصوصيات التاريخية والثقافية للمجتمعات المنتجة لها.

لقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة سنة 1850 مع عالم الاجتماع الألماني لورانز فون شتاين L.V.Stein في كتابه تاريخ الحركات الاجتماعية في فرنسا ما بين 1789-1850 «كتعريف للجهود المبذولة في الثورة الفرنسية من أجل التغيير وبناء المجتمع».

يشير بلومر إلى أن الحركة الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين؛ فالحركات الاجتماعية هي في نظره مشاريع جماعية تستهدف إقام نظام جديد للحياة. وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد، والرغبة في إقامة نسق جديد ويعرفها G.Rocher على أنها تنظيم مهيكّل ومحدّد، له هدف علني يمكن في جمع بعض الأعضاء للدفاع عن قضايا محددة، ذات طبيعة اجتماعية عموما. أما الآن تورين فيذهب إلى أن الحركات الاجتماعية، عبارة عن فعل خاص يؤشر على سلوك جمعي لفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية.

من خلال هذه التعاريف السابقة، يمكن التأكيد على أن الحركات الاجتماعية تقوم على أساس

التالية:

الركائز

- تكوينها: هي جماعة من الناس تحظى بحد أدنى من التنظيم، ابتداء من مستوى محدود وضيق من التنظيم (غير رسمي) حتى مستوى قوي ومحكم له أجهزته وجماعته التنظيمية.

- خصائص: تتميز في الغالب بالتغيير الاجتماعي، وبوجود بناء فكري متميز مقابل ذلك تتسم بوجود بناء تنظيمي ضعيف، أو شبه تنظيم يقود أعضائها، وأنها تعمل خارج الأطر المؤسسية، ومن جانب آخر تتميز هذه الحركات بوجود تضامن داخلي قوي ما بين أعضائها والقادة، وتغلفه قوة الولاء الذي يشعر به المشاركون في الحركة باتجاه الأهداف التي تسعى إليها

- شروط تواجدها: توافر عوامل رئيسية تتمثل في الوعي والإيمان بين الأعضاء، حيث أن الانتماء للحركة يحقق لأعضائها الاستقرار والمكانة الاجتماعية المفقودة، يضاف إلى ذلك وجود عدد من الرموز والمقولات الفكرية والمعتقدات التي تجمع الأعضاء حولها.

- أهدافها: كعمل جماعي تستهدف الحركة الاجتماعية إحداث تغيير اجتماعي أو سياسي باتجاه معين.

- أساليبها وآلياتها: تنتوع الأساليب والآليات التي تستخدمها الحركة لتحقيق أهدافها، كإقامة شبكة من التحالفات، واستخدام التكتيكات النضالية من قبيل المظاهرات والأعمال الرمزية، واستخدام سبل التأثير والضغط السياسي لتحقيق مطالبها. وقد تتعدى الحركة الأساليب السلمية إلى الوسائل العنيفة، كما قد تلجأ إلى الوسائل السلمية كالانسحاب.

أولاً: مراحل تطور، فهم وتحليل الحركات الاجتماعية

لفهم الحركات الاجتماعية والاحتجاجية لا بد من وقفة سوسيو تاريخية للجذور الأولى لانبعث هذه الفعاليات وضمن هذا السياق يمكن تقسيم تاريخ الحركات الاجتماعية إلى ثلاث مراحل:

1أ- المرحلة الأولى: (ما قبل 1968) والتي ظهرت فيها اجتهادات منظري الحركات الجماهيرية، هذا بدون الإغفال عن التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد إلى كل من هيجل وماركس فضلا عن نتائج منظري السلوكيات الجماعية المتأثرة ببارسونز.

1ب- المرحلة الثانية: (ما بين 1968-1989) لقد شهدت هذه الفترة ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة متمثلة بصعود الحركات الطلابية في أوروبا وحركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية المطالبة بحقوقها، وغيرها من الحركات مثل الحركات النسائية والحقوقية والبيئية والتي دفعت الباحثين إلى الاهتمام بزوايا جديدة ودوائر اوسع من الاهتمام. وكانت حركة الشباب بأوروبا عام 1968 قد شكلت لمرحلة جديدة طرحت فيها لأول مرة مطالب سياسية، لم يستطع احد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية.

وبعد ذلك انتقلت هذه الظاهرة إلى العالم الثالث وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة، وأخيرا انتشرت هذه الحركات وترسخت جذورها على نحو ملحوظ في آسيا، واللافت للانتباه أن الحركات الاجتماعية الجديدة في طبيعتها الآسوية واللاتينية ولدت وتحركت في أطر وسياقات جديدة في خضم حركة مطلبية اقتصادية أو مهنية تخص بعض الفئات الاجتماعية صاحبت المصلحة في تحقيق هذه المطالب.

1ت- المرحلة الثالثة: وتتعلق بالفترة الزمنية الممتدة من (1989 إلى الوقت الحالي) وقد عرفت هذه المرحلة تطوير للمقاربات النظرية بهدف فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية وارتباطا بعولمة الحياة الاجتماعية التي أكسبت الحركات الاجتماعية أبعادا جديدة بظهور أنماط أساليب وأنواع جديدة منها تلك المناهضة للعولمة والليبرالية الجديدة.

واللافت للانتباه في هذه الحركات الاجتماعية في طبيعتها الأوروبية أو في طبيعتها التالية في العالم الثالث أنها ناضلت من أجل تحقيق مطالبها بعيدا عن أطر الأحزاب السياسية والنقابات في العديد من هذه البلدان.

ويمكن القول أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة التي تتبنى بصفة عامة مطالب اقتصادية واجتماعية تندرج في مجموعتين:

المجموعة الأولى: تتبنى مطالب اقتصادية أو مهنية للفئات اجتماعية جديدة بعضها لم يعرف طريقة لتنظيم النقابي أو الاجتماعي من قبل، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الفئات في معظمها هي فئات مهمشة، تسكن مساكن عشوائية بأئسة أطراف المدن يطحنها الفقر، الجهل، المرض.

المجموعة الثانية: تتبنى هذه المجموعة مطالب اقتصادية أو مهنية لمجموعة سكانية لا تندرج ضمن فئة اجتماعية واحدة من حيث التقسيم الاجتماعي للعمل.

ثانياً: أنواع الحركات الاجتماعية

تتفاوت وتختلف تصنيفات أنواع الحركات الاجتماعية وذلك حسب تواجدها في المجتمع ومن حيث الدقة والشمولية ونظراً لاختلاف السياق الاجتماعي والتاريخي الذي وضعت فيه، لذا فقد قسم علماء الاجتماع الحركات الاجتماعية إلى عدة أنواع وهي:

1أ- **حركات اجتماعية كلاسيكية:** تقوم على إعادة توزيع الثروات التي تعد المنفذ للوصول إلى مواقع القرار.

1ب- **حركات اجتماعية معاصرة:** تقوم بوضع فضاءات مستقلة عن الدول وتتبنى المقاومة كآلية للتحكم الاجتماعي وتعبّر عن استقلالية اجتماعية خاصة بتلك الحركات.

ويمكن تلخيص أنواع للحركات الاجتماعية ضمن هاذين الصنفين:

1/ **حركات إصلاحية:** وهي حركات تشجع تغيير بعض القوانين والمعايير مثل: النقابة التي تهدف إلى زيادة حقوق العمال والحركة الخضراء التي تدعو إلى سن مجموعة من القوانين البيئية، وحركات تأييد عقوبة الإعدام، ومنه تهدف بعض حركات الإصلاح إلى تغيير في العرف والمعايير الأخلاقية.

2/ **حركات راديكالية:** هي حركات تقوم بتغيير أنظمة القيم الجذرية مثل حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية التي دعت إلى تحقيق المساواة وطالبت بالحقوق المدنية الكاملة لجميع الأمريكيين بغض النظر عن العرق.

3/ **الحركات القيمية:** وهي تلك الحركات التي تهدف إلى تغيير القيم ذاتها مثل الإصلاح الديني.

4/ **حركات محافظة:** وتسعى أساساً إلى المحافظة على القيم والمعايير الموجودة في المجتمع.

5/ **حركات معيارية:** والمقصود بها تلك الحركات التي تهدف إلى تغيير في الإجراءات والقواعد الخاصة بالقيم في المجتمع، لكنها لا تتحدى القيم نفسها.

6/ **حركات الخلاص:** وهي تلك الحركات التي توجه جهودها لا لتغيير المجتمع وإنما لتغيير الأفراد أنفسهم، وفي الغالب يكون هذا النوع من الحركات حركات دينية تنتشد إلى التحويل الكلي في المبادئ مثل الحركات التبشيرية.

7/ **حركات السلام:** وهي الحركات التي تعمل ضد حركات العنف وتسعى إلى الحد منها.

8/ **حركات العنف:** وهي الحركات المسلحة.

9/ **حركات تحويلية:** وهي تلك الحركات التي تسعى إلى التغير الشامل والكلي للمجتمع في جميع قطاعاته، ويختلف هذا النوع من الحركات عن سابقتها في طبيعة الأهداف التي تتسم بالشمولية.

وعلى أساس هذا المعيار يتم تصنيف الحركات الاجتماعية إلى:

حركات دينية: مثل الحركات التبشيرية.

حركات سياسية: وتهدف مثلا إلى ديمقراطية النظام السياسي.

حركات اقتصادية: وتهدف مثلا إلى تحريك الاقتصاد.

حركات اجتماعية: كتلك التي تدعو إلى المساواة.

ويمكن تقسيم الحركات الاجتماعية أيضا إلى: عمالية، طلابية، نسائية، ثقافية ... ويستند هذا التمييز إلى الفئات الاجتماعية التي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية المجتمعات المعاصرة.

المحاضرة رقم: 05

و-نظريات الحركات الاجتماعية.

لكل حقل من حقول علم الاجتماع نظريات خاصة به تعكس علميته و سعة و عمق تخصصه و دقة مختصيه و أوزانهم التنظيرية و حداثة مرئياتهم في حقلهم الأكاديمي و هو الكلام الذي ينطبق على الحركات الاجتماعية التي يمكن تلخيص أبرز نظرياتها في:

-*نظرية ماكس فيبر: يعتبر عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر من بين الأوائل الذين بحثوا في الدوافع التي تقف وراء قيام الحركات الاجتماعية ، و التي قسمها إلى أربعة دوافع هي:
1- أن يكون هدف الحركة مرغوباً فيه صحيحاً و جيداً ، فيناضل أعضاء الحركة باذلين قصارى جهدهم من أجل تحقيقه و بلوغه .فإذا كان الاعتقاد سائداً بعدالة أسباب الحركة و أهدافها مبنياً بعد تفكير و تدبر طويلين بصحة الوسائل و صواب الآراء العاملة على الوصول إلى تلك الأهداف سمي هذا النوع من التحفيز "عقلي قيمي" لأنه واضح و جلي يتطلب توضيحاً و تفانياً كي تتحقق أهداف الحركة

2- غالباً ما تكون مساهمة الأفراد في وضعيات الجماهير الشعبية غير ناتجة عن تصميم عقلي ، و عن بحث و استقصاء لكل ما يحيط بالوضعيات من ظروف و من عوامل و ملابسات ، بل يندفعون بسبب خبراتهم القديمة التي تهيج شعورهم و تثير عواطفهم معلنين سخطهم على بعض الظروف و الأشخاص الذين تعلن الحركة الجماهيرية مقاومتهم و الهجوم عليهم ، أو بسبب ارتباطهم بشخصية الزعيم أو بالكتل الجماهيرية.لذلك نجد أن من أهم ما يحفز الجماهير على الانضمام للحركات الاجتماعية هي الكراهية و العطف أو الجذب الروحي فطالما تستثار الجماهير بكلمات الزعيم الرنانة و الحماسية و خير مثال على هذا الانقلاب المفاجئ في العقيدة لأسباب اجتماعية أو سياسية ، أو تغيير العقيدة الدينية. و في الحركات الثورية المتطرفة تدخل العقيدة دائرة العواطف و الشعور الحماسي إذ لا يمكن هنا قبول النقاش و الجدل . و الأشخاص الموجهون توجيهاً عاطفياً يحتلون طليعة الجماهير الشعبية ، و باعتناقهم أهداف و أفكار الحركة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية تتكون عندئذ النواة الصلبة في نضال أعضاء الحركة .

3-الدافع الثالث يدعى بالدافع التقليدي حيث ينتمي الناس بموجبه إلى الحركة الاجتماعية ، أو يساهمون في وضعيات جماهيرية بسبب انتماء الوالدين أو الأقارب إليها أو لوجود تقاليد تخص جماعة سياسية معينة تتطلب منهم العمل على تعزيز بعض المثل العليا ،كالانتماء إلى الأحزاب السياسية و الكتل البرلمانية و غيرها ، و هذا يعني وجود قواعد و أصول سابقة بلورتها السنوات و كونت منها تقاليد سياسية متوارثة.
4-قد تجذب الحركة السياسية الاجتماعية أنواعاً من الناس معتقدين بأن الحركة تحقق أهدافاً خاصة بهم ، و أنها تكفل لهم الظفر بالسيطرة السياسية ، مثال ذلك ما يقدمه الناس من معونات مادية و معنوية للفوز في الانتخابات ، و أيضاً سلوك بعض محرري الصحف و بعض المحامين و غيرهم بهدف فوز

حزب معين من الأحزاب السياسية و يدعى هذا النوع من التحفيز بـ "العقلي الغائي" و من خصائصه أن الأفراد يتأثرون فيه بالدعاية المقصودة و الموجهة إليهم. إن كل حركة اجتماعية تضم أفراداً مدفوعين بدوافع مختلفة منها قوة شخصية الزعيم و عدم تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع ، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة كراهية الناس ضد الوضع القائم ، أو أنهم قد واجهوا في حياتهم المآسي و المظالم التي تحل بالآخرين .و مع هذا فإن دوافع الانسان قد تتغير بعد انتمائه للحركة الاجتماعية و ذلك تحت تأثير عوامل جديدة تطلبتها وضيعات جديدة لم تكن في الحسبان.

-*نظرية نيل سميلسير: يعتبر نيل سميلسير صاحب نظرية الشروط الستة للحركات الاجتماعية الذي حدد ستة شروط أساسية تمثل القاعدة الأساسية للفعل الجمعي التي تقوم بتشكيل و إنماء الحركات الاجتماعية أو تقوم بمنع قيامها أو نشوؤها و هذا يرجع إلى نوع الحركة الاجتماعية و أهدافها المتوخاة و مدى تقبل الناس لها .فهو يرى مثلاً أن النسق الاجتماع سياسي الأمريكي يفسح المجال أمام الأفراد للانتماء إلى حركات اجتماعية أو تشكيلها ، لأن هذا النسق مرن و متسامح مع مطالب الأفراد في التعبير عن أفكارهم و معتقداتهم و لا يعتبرون مجرمين أو خارقين لقواعد القانون المدني ، أي أن أحد أنساق البناء الاجتماعي يسمح بتشكيل حركة اجتماعية تعبر عن طموح الناس و احتياجاتهم الاجتماعية و هو ما أسماه سميلسير بالعوامل البنائية المشجعة على تشكيل الحركة الاجتماعية، و هذا هو الشرط الأول لتشكيل الحركة الاجتماعية.

أما الشرط الثاني فهو يتمثل في:

2-الضغوط البنائية: التي تكون عادة ناتجة عن روابط مفاصل البناء المتشددة بحيث تسبب توتراً و اضطراباً و شعوراً بعدم العدالة و عدم التكافؤ في التعامل بين الأقليات و الأعراق و الطوائف ، و هي الحالة التي تولد تناقضاً في النسيج الاجتماعي و في نبض الحياة اليومية و في المؤسسات الرسمية لأنها تتضمن مفاضلة فئة اجتماعية على أخرى و هذا ما يؤول غالباً إلى حدوث تصادم بين الأقلية و الأغلبية أي حدوث صراع مباشر بسبب شدة و قساوة ضغوط البناء الاجتماعي على فئة اجتماعية و عدم ضغطه على الأخرى بمعنى آخر التحيز بين فئات المجتمع الواحد الذي لا يرجع إلى أسباب شخصية أو مصلحة بل إلى عدم تسامح البناء مع فئة اجتماعية معينة و تسامحه مع الأخرى.

3-المعتقدات التي يحملها الجميع: في الواقع لا تتشكل و لا تتنافى الحركات الاجتماعية كاستجابة مباشرة و فورية فقط لوجود توتر أو قلقاً بنائياً أو مجرد حصول قلق أو عدوانية أو نفور أو عدم تقبل بل هناك أكثر من تأثير من هذه المواقف و الأحداث الجانبية و هي تأثير عقائد فكرية خاصة تعبر عن عدم العدالة و الإنصاف في التعامل مع المواطنين و عن الجور و الظلم الممارس في سياسة الحكم على عامة الناس و مفاضلة الفئة الحاكمة على القواعد البشرية الشعبية . و حسب سميلسير يعتبر

هذا الشرط من أقوى شروط تكوين و تشكيل الحركات الثورية التي تستخدم الكفاح السياسي من أجل إزالة و تخفيف هذه المفاضلة المتحيزة و الظلم الجائر .

4-عوامل معجلة في تشكيل الحركة : مثل الأحداث الصدامية أو النزاعات العرقية أو الممارسات المتعصبة المؤدية إلى المفاضلة الفئوية ،فهذه الأحداث تؤدي إلى دفع المظلومين و المضطهدين إلى الانضمام إلى أية حركة تدافع عن حقهم المهضوم و المغتصب ضد الظالم و المغتصب ، بمعنى أن الأحداث الميدانية القائمة تعبر عن الضغوط البنائية المستترة التي تدفع هذه الفئات إلى اعتناق عقيدة فكرية تدافع عن انشغالاتهم و عن بؤسهم و ما يعانون منه في مجتمعاتهم ، فعند حدوث أية مشكلة تعبر عن التعصب أو التمييز فإنها تقوم بإيقاد و إشعال فتيل جاهز للاشتعال الذي أوجده البناء الاجتماعية بنفسه من خلال ضغوطه المتشددة و تحيزه المتعصب و الجائر و الفئوي الذي يمارسه.

5-الجماعة المنسقة :إن الشروط الأربعة السالفة الذكر ليست كافية لتشكيل حركة اجتماعية ما لم تكن هناك جماعة اجتماعية واعية و مدركة بما يحدث في النسيج الاجتماعي و في رحم المجتمع بإمكانها استثمار و توظيف ما يحدث من نزاعات و صدامات بين المضطهدين و الحكومة أو بين الأقليات و الأغلبية ،تقوم هذه الجماعة بتنسيق الاتصالات بين المتضررين من هذه التفرقة أو بين المظلومين بذات الوقت لديها الإمكانية المالية و المادية و المصادر التقنية لتأسس حركة اجتماعية تستطيع أن تغير المجتمع إلى حالة أفضل مما هو عليه.

6-عملية الضبط الاجتماعي:في الأخير يتبلور شكل الحركة بشكل واضح عندما تستخدم المؤسسات السلطوية أسلوبها القمعي و الزجري و العنيف مع معارضيتها في مشاهد و أحداث مكشوفة أمام العامة من الناس و الوسائل الإعلامية المرئية أو مراسليها ، الأمر الذي يوضح غياب العدالة الاجتماعية و يؤكد وجود الممارسات الظالمة و العنيفة و القاسية على المعارضين لسياستها و يحمس المنتمين للعقيدة المعارضة و يلهب حماس عامة الناس ضدها الأمر الذي يؤول فيما بعد إلى المزيد من المنتمين و المنخرطين في الحركة الاجتماعية الذي يكشف من أعداد المعادين للحكومة و يكرس توسيع الفجوة بينهم_____ا.

المحاضرة رقم 06 يتبع :

ثالثاً: يتبع الإتجاهات و النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية

لقد تمكن عدد من الباحثين من بناء نظريات قائمة بذاتها وفي هذا السياق يمكن تلخيص النظريات والمقاربات الآتية:

1/ الاتجاه الماركسي: يرى هذا الاتجاه أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الحراك الجماهيري الذي ينشأ نتيجة للصراع الطبقي ولصراع المصالح المادية (الاقتصادية، الاجتماعية) والتي تهدف إلى التغيير في الأوضاع القديمة.

وبهذا المعنى فإن المقاربة الماركسية تنظر للحركات الاجتماعية بكونها تنشأ نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية قاسية والتي تدفع طبقة من الطبقات لتوحيد صفوفها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التقدم الاجتماعي لجميع أفراد تلك الحركة، وانطلاقاً من فكرة التغيير فإن نشاط الحركات الاجتماعية حسب الماركسية ينطوي على السعي لتغيير القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي الذي يقوم عليها، الأمر الذي يترتب عليه توازنات جديدة وقوى وأشكال جديدة للملكية والسلطة.

وينطلق هذا الاتجاه من دراسة الواقع الاجتماعي للحركات الاجتماعية من واقع أن الحركة الاجتماعية محكومة بجوهر الإنسان الذي يكمن في منظومة علاقات الإنتاج الاجتماعية، والتي تعتمد على شكل الملكية لوسائل الإنتاج وأشكال توزيع الثروات، وذلك من خلال الصراع بين الطبقة العاملة (البروليتاريا) المقهورة والمستغلة من الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) المسيرة، الأمر الذي سيقود انتصار الأولى على الثانية بهدف القضاء على الطبقات في المجتمع.

ومنه يمكننا القول أن الاتجاه الماركسي في تناوله نشأة الحركات الاجتماعية وظهرها يطابق بين مفهومي الحركة الاجتماعية والطبقة ويجعل التناقض بين قوى الإنتاج والصراع بين الطبقات والذي يهدف إلى القضاء على الطبقة المسيطرة والوصول إلى حالة مجتمع بلا طبقات.

2/ الاتجاه البنائي: انطلاقاً من الفكر البنائي الوظيفي، ظهرت العديد من النظريات التي تتناول الحركات الاجتماعية والتي تفسر أسباب وظروف نشأتها ومن بينها:

1\$- نظرية السلوك الاجتماعي: تعود إلى سنوات الخمسينات من القرن العشرين حيث انطلق من خلالها دراسة وتحليل الحركات الاجتماعية وتستند هذه النظرية في تفسيرها للحركات الاجتماعية خلاصات علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير، كما أنها تربط ميلاد الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من "الهيستيريا الجماعية" حيث تنتقل العدوى الجماعية، بمعنى أن الحركات الاجتماعية وفقاً لهذا الفهم تنطوي على ردود فعل ليست بالضرورة منطقية تماماً في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن

الحركات الاجتماعية تظهر في المجتمعات المريضة، فهي تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية

ويعتبر هذا الاتجاه أن نشأة الحركات الاجتماعية ترجع بالأساس إلى الاستجابة العاقلة لتوترات عنيفة في المؤسسات الاجتماعية والتي تؤثر على مجمل النظام الاجتماعي والاقتصادي وتهدد وجوده واستقراره، وبهذا المعنى فبروز الحركات الاجتماعية إنما يشكل انعكاسا للمجتمعات المريضة والتي تعاني من وجود خلل في مؤسساتها، لأن المجتمعات السليمة، إنما تتواجد فيها الأشكال الصحية للمشاركة السياسية والاجتماعية.

1ب- **نظرية الحرمان النسبي**: تفسر هذه النظرية بروز الحركات الاجتماعية ونشأتها استنادا إلى شعور الأفراد بالحرمان من جراء إحساسهم بالتناقض بين التوقعات المشروعة والواقع أو ضمن المقارنات بين أحوالهم في الماضي والحاضر، أو ما بين أنفسهم والآخرين، فيشعرون بالرضا إذا ما كانوا أفضل حال، وبالسخط والإحباط إن ما كانوا أسوأ حالا ومنه يتحول السلوك إلى حركات اجتماعية.

ويأخذ على هذه النظرية تركيزها على عامل الحرمان الاقتصادي بالأساس دون غيره من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والتي قد تسبب مثل هذا الشعور بالحرمان، فضلا على أن هذه النظرية تفسر أسباب قيام العديد من الحركات الاجتماعية وانضمام الأفراد إليها، دون أن يكون لهم الإحساس بالحرمان النسبي.

1ت- **نظرية الضغوط البنائية**: وفقا لهذه النظرية فإن هناك جملة من العوامل التي تشير إلى التفاعل بين مؤثرين هما: الخلل المؤسسي في البنى الاجتماعية من جانب وذلك نتيجة لعدم قدرة تلك المؤسسات على القيام بوظيفتها المطلوبة وعجزها عن الاستجابة لمطالب الجديدة وإفساح المجال أمام القوى الاجتماعية مما يؤدي مثل هذا الخلل من تفشي الشعور بالسخط والاغتراب وانتشار الظلم والإحباط، ومن جانب آخر ظهور الاعتقاد العام الذي يتبلور في صورة إيديولوجيات ورؤى جديدة تسعى لإحداث مثل هذا التغيير للأوضاع القائمة.

رابعاً: الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية

من أبرز الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية هي:

1/ نظرية تعبئة الموارد: لقد تطورت هذه النظرية في الستينات من القرن العشرين وهي تبحث في نشوء الحركات الاجتماعية وآليات تدبيرها وتشكلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية التي تتوفر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي، وكانت البدايات الأولى لهذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق البحث عن إطار تحليلي للحركات الاجتماعية، خصوصاً مع تنامي الحركات النسائية وحركات السود والمدافعين عن البيئة.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحركات الاجتماعية هي استجابة منطقية في مواجهة مواقف جديدة طرأت على المجتمع حديثاً، وتعتبر فرصة لانتقال المجتمع من الوضع الحالي ولا ينظر أصحاب هذا الاتجاه للحركات الاجتماعية على أنها مصدر من مصادر الخلل في المجتمع بل كجزء من العملية السياسية والنظام السياسي نفسه وتسعى إلى الوصول إلى الصورة الأفضل ويتم ذلك من خلال قيام تلك الحركات بتعبئة الموارد وتوظيفها لصالح المجتمع وتطوره.

ويأخذ على هذه النظرية تركيزها على كون الموارد عاملاً أساسياً لتشكيل الحركات الاجتماعية، مع إغفاله أن هناك حالات قد تفتقر فيها بعض الحركات الاجتماعية للموارد.

2/ نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة: تطورت هذه النظرية في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي عرفتها الستينات والسبعينات، تنظر هذه النظرية للحركات الاجتماعية كفاعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والبيروقراطية المفرطة، ويعتبرون أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة هي نتيجة ظهور تناقضات اجتماعية جديدة والمتمثلة في التناقض بين الفرد والدولة وهو الدافع من وراء انتقال هذه المقاربة من المصالح الطبقية إلى المصالح الغير طبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية العالمية، وهي تهتم في الغالب بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة على الفئات الوسطى بدلاً من الطبقة العاملة.

وما يميز هذه النظرية هو ابتعادها عن إطار الطبقة، ويشكل المكون الثقافي فيها جوهر العمل والنشاط، حيث يركز على الهويات والقيم التي تبعد عن تلك الأبعاد المادية والاقتصادية التي دعت إليها الحركات الاجتماعية التقليدية.

ويمكننا القول أن تكوين الحركات الاجتماعية الجديدة لا يتأسس بالضرورة على إطار إيديولوجي واحد يجمع بين أفراد تلك الحركة وإنما الأهم هو المزج بين القضايا الاجتماعية العامة والخاصة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الهدف العام والمتمثلة في محاولة تلخيص حالة الاغتراب الذي يعيشونها.

غير أن هذه النظرية واجهت العديد من الانتقادات منها أن:

مصطلح الجديدة له دلالات مفاهيمية خصوصا وأنه يبالغ في تحديد الاختلافات بين الحركات التقليدية والجديدة.

3/ نظرية أو نموذج الفعل-الهوية: يرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي وهي تعمل ضد الأشكال المؤسسية القائمة وكذا المعايير المعرفية المرتبطة بها، فهي تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الانتاج الاجتماعي والاقتصادي، وتشكيل المعايير الاجتماعية، كما يرون أن هناك إحلال تدريجيا يتم في استبدال النمط القديم للرأسمالية الصناعية بمجتمع آخر وهو مجتمع ما بعد التصنيع القائمة على البرمجة، ويتميز هذا النوع من المجتمع بأنواع أخرى من العلاقات والصراعات الطبقيّة، وتهيمن فيه الطبقة التكنوقراطية، في حين ينتهي دور الطبقة العاملة كفاعل أساسي ضد الأوضاع القائمة، ويعتبرون أن الصراع الطبقي ذو طبيعة اجتماعية ثقافية وليس ذو طبيعة اجتماعية اقتصادية.

وإن الحركات الاجتماعية في طبيعتها القديمة والجديدة تفترض وجود صراع حول مصالح الدفاع عن الحقوق، مع ما يعانيه الصراع والدفاع من وجود خصوم أو مالكين لوسائل الانتاج والإكراه ونظرا لكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الصراع الدائم بين من يملك ومن لا يملك، فإن الصراع الطبقي يتواصل ويمهد لانبثاق الحركات الاجتماعية، ذلك أن الحركات الاجتماعية يمكن تشكلها حول مصالح يدافع عنها الفرد أو يحرض الناس للتحرك نحوها.

خامسا: مساهمة علماء الاجتماع في تحليل وتفسير الحركات الاجتماعية

\$1- مساهمة بيار بورديو: يعتبر بيار بورديو واحدا من أهم المفكرين الذين ساهموا في توسيع دائرة النقاش والتحليل حول الحركات الاجتماعية التي عرفتها فرنسا والعالم من انتفاضة الشباب في أوروبا سنة 1986، منذ ذلك التاريخ استمر بورديو في الاهتمام بتفاصيل هذه الحركات، إلى الدرجة التي صار فيها اسمه مرتبطا بحركات مناهضي العولمة، ليس كباحث فقط وإنما كمنظر، فهو يشكل مع "شومسكي وأنطونيو نيغري وتيار" أبرز المنظرين للحركات الاحتجاجية المناهضة للعولمة.

وقد اهتم بيار بورديو بتناول أنماط السيطرة الاجتماعية بواسطة تحليل مادي للنتاجات الثقافية وذلك في إطار إبراز آليات إعادة الانتاج المتعلقة بالبنى الاجتماعية، وهو يركز في تحليله للحركات الاجتماعية إلى ما بلوره من مفاهيم وأطروحات بخصوص الحقل، والرأسمال، والعنف والمتقف الجمعي، فأدوات التحليل التي اعتمدها بيار بورديو تفيد في فهم ديناميات الحركات الاجتماعية، خصوصا عندما يتم تمثيلها كحقول صراعية في نزاع وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء. ولقد دعا بورديو إلى "حركة احتجاجية أوروبية" تكون خطوة أولى وهي حركة تفترض مزيدا من الالتزام والانخراط الايجابي للنقابات والحركات الاجتماعية والمتقفين والذين لا بديل أمامهم لمواجهة إكراهات العولمة واقتصاد السوق غير إبداء الرفض والاحتجاج ماديا ورمزيا دفاعا عن الاجتماعي وذلك بإبداع قنوات جديدة لمواجهة الرأسمالية العالمية التي مزجت بين التكنولوجيات الحديثة وسلطة رأس المال وهو يمنحها إمكانات قصوى للهيمنة والتأثير داعيا بقوة إلى تحصين العلاقات والممارسات الاجتماعية.

فمنذ 1995 بدأ "بيار بورديو" ينظر للحركات الاجتماعية الجديدة ويناضل في إطاراتها المختلفة مقدما في ذلك نموذج للمتقف العضوي، ورافضا كليا النيو ليبراليين ودليله ما انتهى إليه من مقاربات سوسيولوجية وما يؤمن به من التزام سياسي، فما راكمه في كتبه المشهورة:

- مهنة عالم الاجتماع le métier de Sociologue

- الحس العملي le sens pratique

- بؤس العالم la misère du monde

وما إلى ذلك من كتب عميقة جعله ينظر للحركات الاجتماعية محتجا على العولمة والرأسمالية المتوحشة التي تتأسس على قوانين اقتصادية مجحفة.

1ب- مساهمة ألان تورين: تعتبر الحركات الاجتماعية من بين اهم المباحث الأساسية التي اشتغل عليها ألان تورين، حيث تتميز الحركات الاجتماعية الجديدة عند تورين بقدر معين من التنظيم

والاستمرارية اللذين يؤديان إلى الفعالية في إعادة إنتاج تاريخ الأنساق الاجتماعية ويؤسس ألان تورين الحركة الاجتماعية على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

مبدأ الهوية: ويقصد به ضرورة تحديد الهوية الذاتية التي يمكن أن تكون متعددة ومركبة (مجموعة، طبقة، شريحة اجتماعية، ...) وبمقابلها أيضا يجب تحديد هوية الخصم.

مبدأ التعارض: يفترض مبدأ التعارض في الحركة الاجتماعية تحديد الخصم، أي يجب أن يكون الخصم الذي تقوم عليه الحركة واضحا وموضوعيا، مثال: الحركة العمالية ضد تنظيم العمل من أجل الاستقلال العمالي.

مبدأ الكلية: ويقصد ألان تورين هنا بأن الحركة الاجتماعية مكونة من وعي جمعي وبصيغة جمعية وشمولية لا أقلية وفردية من أجل النجاح في التأثير على الرأي العام من أجل الحصول على الحقوق والمطالب.

ومنه فالحركات الاجتماعية التقليدية تتكون من ثلاث عناصر حسب "ألان تورين":

1\$ - الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة.

1\$ - المنافسة والصراع.

1\$ - الرؤية المشتركة في تقاسمها الحركة مع منافسيها.

والواقع أن ألان تورين يستند بالحركات الاجتماعية إلى موقفه النقدي من فكر ما بعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلاني، مؤكدا أن هذه الحركات هي فعل خاص يؤشر على سلوك جمعي للفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية فالصراع حاضر بقوة في مستوى هذه الحركات، ويميز تورين في تصنيفه لهذه الحركات بين الجانب النوعي المتصل بالأشكال والصيغ، والجانب التنظيمي المفتوح على شروط الانتاج والتكوين.

وأن العمل السوسولوجي حسب رأي ألان تورين لا يفترض ممارسة ذات بعد واحد، فثمة عوامل أخرى أكثر أهمية يتوجب الانتباه إليها في تفسير الفعل الاجتماعي.

لقد عمل ألان تورين على تأسيس نظريته حول الحركات الاجتماعية وتحديدًا حول الجديد منها في منجزه "الوعي العمالي *la conscience ouvrière*" والذي يعتبر فيه العمال فاعلين نازحين بامتياز.

المحاضرة رقم 09 :

سادسا: الحركات الاجتماعية والعنف

إن فهم عملية تعبئة الحركات الاجتماعية للأعضاء المناضلين وقدرتها على النشاط في الزمان والمكان الذي تريده يكون بدءا بعملية "التكوين المعنوي" للمناضلين الجديد الذين يتم رفع معنوياتهم لمواجهة التحديات التي يفرضها الخصم ضد الحركة، تلك العملية التي ينفذها الموجهون في الحركة باستمرار وتشكل دائما مصدر إلهام وطاقة روحية ضد المشاعر المحبطة التي قد تعترى نفوس الأعضاء، ذلك أن منهم من ينسحب من الحركة لمجرد إخفاقات تتعرض لها

وإن أحسن فهم للنضالية، يتضمن في التفكير اليومي، فهم لنسيج العلاقات والأعمال المؤدية للانخراط، وكان "دانيل غاكسي" أحد الأوائل الذين وضعوا نظرية حول الممارسة النضالية وقام بوضع قائمة للتحريصات التي يمكن أن يأتي من خلالها حزب بمناصب مسؤولة، وكذلك اكتساب ثقافة رأسمال اجتماعي يمكن من امتلاء مردودية مهنية، إضافة إلى الاستفادة من الأرباح المالية، كما بين غاكسي أن المناضل سيستفيد كذلك من الاندماج الاجتماعي.

كما أن الحركات الاجتماعية تستفيد خلال الازمات الاجتماعية من انخراط أعضاء جدد وتمارس نفوذا كبيرة على منخراطها بما لها من قوة الأفكار والمعتقدات وجعلهم يخضعون لها ولأوامرها، فإذا قامت بحملات المطالب، استعملت التهيج والتحريض والاحتجاج، إضافة إلى تدريب مناضليها على استعمال تقنيات نضالية أثناء وقوع الازمات والصراعات فتعبر عن درجة الوعي والإدراك الذاتي في صفوفهم لمصالح الحركة وعن تضامنهم وقدرتهم على مواجهة خصومهم، وتقوية الروابط الشعورية بينهم وإضفاء معاني حقيقية للنضال، فإذا ما عجزت تلك التقنيات في الدفاع عن مصالح الحركة ومطالبها، تحولت إلى أساليب نضالية عنيفة، فرغم أن كل مجتمع به أشكال متعددة من الصراعات ودوافع عديدة للنزاعات، فإن فهم نفسية الجماعات يؤدي إلى فهم النفسية اللاشعورية واللاواعية، وهي نفسية تسيطر على أعضاء الحركات الاجتماعية فتقلص إدراكهم وتدفعهم إلى اعتماد الأساليب العدوانية أثناء وقوع الصراعات والمواجهات ذلك أن الروح التي تسيطر على أعمال الناس وشعورهم تعمل على تقلص الوعي الفردي وانصهار الشخصية لدى كل فرد لأنها تركز أساسا على مفهوم اللاشعور من جانب الفرد.

وإن تبرير الدوافع المنفعية بانتهاج العنف في نضالات الحركة، يجد تبريرات أخرى كغياب قنوات رسمية للاحتجاج مما يجعله أقرب الوسائل في تفسير نجاحات عدة حركات اجتماعية في حملاتها ضد الحكومة والأنظمة، إلا أن ذلك لا يقدم سوسيولوجيا التفسير الحقيقي للواقع الاجتماعي الذي تعيشه المجتمعات، إذ أن ليس كل تغيير يوجب الانتقال إلى العنف الذي يعتبر فعل إرادي متعمد بقصد إلحاق

الضرر أو التلف أو تخريب أشياء وممتلكات خاصة عن طريق استخدام القوة، فكل حركة اجتماعية تجدد نفسها لتستمر في الوجود وليستمر مشروعها ونضالها، وإذا ما سيطر عليها العنف فإنها تعجز عن السيطرة عن الحالة الشعورية التي تصيب مناضليها والتي تدفعهم إلى التطرف في المشاعر والأعمال المترتبة عن الحركة.

إن اعتماد الحركات الاجتماعية في نضالاتها واحتجاجاتها على العنف له علاقة بالتطرف على مستوى الأفكار والمشاعر، كما بينت عدة دراسات سلوكية، وهو حالة شعورية تصيب المناضلين لاعتقادهم الصواب وأن غيرهم على خطأ، فيكون إنتاج الأفكار على مستوى الحركة دافعا للتغيير ولو بالعنف وهي الحالة التي تكون عليها الحركات الاجتماعية الراديكالية أو الثورية وإن كانت للحركات المناهضة للاستعمار أفكار وأعمال أخرى لأجل تحرير الشعوب من الاحتلال والتبعية، ذلك باعتبارها حركات مقاومة إذا ما فشل مشروعها الاجتماعي والسياسي السلمي، تحولت إلى النضال العنفي في إطار الصراع بين فئتين متناقضتين من حيث الأفكار والأهداف والمصالح، فالحركات الثورية كما يرى "كارل ماركس" على ارتباط بوعي الفاعلين الاجتماعيين وإدراكهم للتناقضات الموجودة التي تدفعهم إلى الثورة لتشكيل النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد. ويرى بارسونز أن أساس الفعل الاجتماعي يكمن في العواطف فإذا كان الأفراد يسخرون عقولهم لخدمة الأهداف التي تملئها عليهم عواطفهم والتي تكون في الكثير من الأحيان محاولة لتحقيق السيطرة على الآخرين وفي هذه الحالة فإن أنسب الوسائل دائما ما تكون العنف والخداع وهو الذي يؤدي إلى تحويل المجتمع إلى حالة من الحرب لذا يرى بارسونز ان البعد الجماعي والاجتماعي الذي يميز النظرية العامة من حيث أن الفعل يتكون من بنى ومسارات التي من خلالها يعبر البشر عن نوايا دالة يجسدونها بنجاح متفاوت في وضعيات ملموسة، كما تستلزم النوايا وتأثيرها الملموس المعتبر مع توجه نسق الفعل الفردي أو الجماعي نحو تعديل علاقته بالوضعية أو بالمحيط في الاتجاه المرغوب فيه.

وفي هذا يرى "ألان تورين" أن دراسة تلك الحركات انطلاقا من سوسيولوجية الفعل الاجتماعي والتي لا تعد سوسيولوجية قيم، لكنها دراسة للوضع قيم باعتبارها توجيهات معيارية للفعل والتي لا يجب أن تكون خارجها بل منبسطة منها، حيث يستطيع بذلك الفرد وبعمل مزدوج أن يبني موضوعا ويفرض سلطته عليه ليعبر عن فعله الاجتماعي.

الخاتمة :

يمكننا القول أن ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، لكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت الانتباه إلى ثغر ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أدائه وأحيانا تجديد نخبته، أما الثانية فإنها تكرر أو تعمق أزماتها لأنها عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين السياسية، وقد يستجيب لجانب من المطالب السياسية والاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقات بين النظام والمحتجين، غير أنه يلبي جانبا ويرفض جوانب كثيرة بصورة لا تجعله قادرا على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي.

ومن كل ما سبق يمكننا تبين دور وأهمية الحركات الاجتماعية في عملية التغيير الاجتماعي وتحقيق المطالب، وعلى اختلاف أنواعها ومسببات حدوثها وانتشارها ونجاحها وفشلها، فإنها ظلت فاعلا رئيسيا في المشهد السياسي والاجتماعي لعدة قرون، ولقد ظلت بذلك رغبة الإنسان في ممارسة الاحتجاج ضد اللامساواة والطبقية والعبودية والحرب وغيرها من مظاهر الظلم الاجتماعي دافعا للاستمرار رغبته في استعمال وسائل تتيح له استرداد حقوقه ومواجهة خصومه. وتبقى أحسن طريقة للمطالبة هو فتح باب الحوار والمناقشة الحضرية .

قائمة المراجع

باللغة العربية

- . ألان تورين، براديفما جديدة لفهم عالم اليوم، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، مصر، 1997.
- . أنتوني غدنر، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، عمان، الأردن، 2005.
- . بشينة عبد الغاني، الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2015.
- . تلي تشارلز، الحركات الاجتماعية، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 2005.
- . خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحدائق، بيروت، لبنان، ط1، 1984.
- . دوران جان بيار، علم الاجتماع المعاصر، دار الروافد الثقافية، لبنان، ط1، 2012.
- . زايد أحمد، علم الاجتماع (النظريات الكلاسيكية والنقدية)، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2006.
- . سمير أمين وفرانسوا اوتار، مناهضة العولمة، حركة المنظمات الشعبية في العالم، مركز الدراسات القاهرة، مصر، 2003.
- . الشوبكي عمر وآخرون، الحركات الاحتجاجية بين السياسي والاجتماعي في الوطن العربي، (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان 2011.
- . عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحدائق، لبنان، ط1، 1983.
- . عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 2006.
- . العطري عبد الرحيم، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، دفاتر وجهة النظر، العدد 14، الرباط، المغرب، 2007.

- . غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.
- فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة للدراسات، ط1، القاهرة، مصر، 2007.
- . لوبون غوستاف، روح الاجتماع، ترجمة زغلول باشا، الجزائر، 2007.
- . معمري سارة، المجال العام المفتوح ووظيفته في عملية المظاهرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 02، 2015.
- . نوير عبد السلام، الحركات الاجتماعية والسياسية، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 100، الشارقة، الإمارات العربية، 2008.

باللغة الأجنبية:

BOUDON RAYMOND et autre, **Dictionnaire de Sociologie**, Impression Bussiere, France, 2005.

BOURDIEU PIERRE, **L'essence du néolibéralisme**, le monde diplomatique, Mars, 1998.

GUY VAILLANCOURT (J), **Mouvement ouvrier et mouvements sociaux, l'approche D'Alain Touraine**, Revue cahiers de recherche Sociologique, Montréal, N°17, 1991.

NEVEU ERIK, **Sociologie de mouvements sociaux**, Edition la Découverte, 2002.

TOURAIN ALAIN, **Sociologie de l'action**, Edition du Seuil, Paris, 1965.

تلي تشارلز، الحركات الاجتماعية، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 2005، ص44.

BOUDON RAYMOND et autre, **Dictionnaire de Sociologie**, Impression Bussiere, France, 2005, P159.

غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص394.

NEVEU ERIK, Sociologie de mouvements sociaux, Edition la Découverte, 2002, P03.

الشوبكي عمر وآخرون، الحركات الاحتجاجية بين السياسي والاجتماعي في الوطن العربي، (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان 2011، ص151.

نوبر عبد السلام، الحركات الاجتماعية والسياسية، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 100، الشارقة، الإمارات العربية، 2008، ص25.

أنتوني غندر، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، عمان، الأردن، 2005، ص487.

أنتوني غندر، نفس المرجع السابق، ص488.

سمير أمين وفرانسوا اوتار، مناهضة العولمة، حركة المنظمات الشعبية في العالم، مركز الدراسات، القاهرة، مصر، 2003، ص54.

عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 2006، ص32.

فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة للدراسات، ط1، القاهرة، مصر، 2007، ص55.

بشينية عبد الغاني، الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2015، ص37.

معمرى سارة، المجال العام المفتوح ووظيفته في عملية المظاهرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 02، 2015، ص55.

معمرى سارة، مرجع سابق، ص55.

أنتوني غندر، مرجع سابق، ص486.

خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص95.

BOURDIEU PIERRE, L'essence du néolibéralisme, le monde diplomatique, Mars, 1998, P22.

العطري عبد الرحيم، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، دفاتر وجهة النظر، العدد 14، الرباط، المغرب، 2007، ص37.

ألان تورين، براديجما جديدة لفهم عالم اليوم، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، مصر، 1997، ص29.

GUY VAILLANCOURT (J), Mouvement ouvrier et mouvements sociaux, l'approche D'Alain Touraine, Revue cahiers de recherche Sociologique, Montréal, N°17, 1991, P213.

العطري عبد الرحيم، المرجع السابق، ص34.

بشينة عبد الغاني، مرجع سابق، ص40-41.

لوبون غوستاف، روح الاجتماع، ترجمة زغلول باشا، الجزائر، 2007، ص01.

عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان، ط1، 1983، ص75.

زايد أحمد، علم الاجتماع (النظريات الكلاسيكية والنقدية)، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2006، ص103.

دوران جان بيار، علم الاجتماع المعاصر، دار الروافد الثقافية، لبنان، ط1، 2012، ص209.

TOURAIN ALAIN, Sociologie de l'action, Edition du Seuil, Paris, 1965, P67.